ازدادت أسعار اللحوم البلدية اشتعالا، وهناك حالة من عدم الاستقرار انتابت سوق اللحوم نتيجة ضعف الرقابة، والضحية فى ظل هذه الأوضاع هو المستهلك الذى وجد أن الحل تجاه ذلك الموقف هو إما تخفيض معدل الاستهلاك لكى تظل ميزانية شراء اللحوم ثابتة، وإما الانصراف عن شرائها تمامًا إلى أن تنخفض الأسعار، وتعود إلى معدلاتها الطبيعية!

المستهلك هو ضحية هذه الأوضاع غير الطبيعية

ارتفاع جنونى فى أسعار اللحوم.. لماذا؟!

تراجع كبير فى استهلاك اللحوم بعد ارتفاع أسعارها عن متناول قدرات المواطنين.. والجزارون يصرخون من الخسارة التى تلاحقهم

فى جولة على محال الجزارة فى مناطق مختلفة وُجد أن سعر اللحوم فى مدينة نصر وصل إلى ٨٠ جنيهًا لكيلو البتلو البوفتيك و٧٦ جنيهًا للبتلو العادى، أما سعر كيلو الكندوز فيتراوح ما بين ٤٨ و٥٠ جنيهًا، وحتى الخراف الحية أصبح سعر الكيلو القائم منها ٤٨ جنيهًا!

هذه الأسعار تتشابه مع أسعار حى الزمالك وإن كان سعر الكيلو الكندوز قد وصل هناك إلى ٥٥ جنيهًا. وفى المهندسين بلغ سعر كيلو البتلو ٦٠ جنيهًا، وكيلو الكندوز ٤٥ جنيهًا. وفى منطقة فيصل يبلغ سعر كيلو البتلو البوفتيك ٥٥ جنيهًا، والكندوز يتراوح بين ٤٦ و٤٨ جنيهًا. وفى حى الهرم وصل سعر البتلو البوفتيك إلى ٧٠ جنيهًا، والكندوز بالعظم بلغ ٤٥ جنيهًا، والكندوز

الصافى ٤٧ جنيهًا. ومقارنة بأسعار اللحوم فى ذات الوقت من العام الماضى كانت أسعار اللحوم البتلو تتراوح ما بين ٥٠ و٥٥ جنيهًا للكيلو، وأسعار الكندوز لا تتعدى ٤٦ جنيهًا للكيلو، وكيلو الكبدة من غير قلوب ٤٦ جنيهًا، وبالقلوب ٤٢ جنيهًا.

ارتفاع ملحوظ ومستمر

وعن الارتفاع الملحوظ فى أسعار اللحوم يرى المهندس ماجد محمد عيسى (أحد الجزارين) أن ارتفاع أسعار اللحوم لن يتوقف عند هذا الحد ولكن للأسف هناك زيادة متوقعة فى الأسعار خلال الفترة المقبلة وذلك يرجع إلى أسباب عدة، من أهمها: توقف نظام التطعيمات البيطرية الذى كان مطبقًا فى الماضى، حيث كانت هناك حملات تطعيمات منتظمة تتم فى القرى على مواشى الفلاحين تقدمها الخدمات البيطرية تحت رعاية عمدة كل قرية.

يتابع: منذ توقف هذا النظام كثرت أنواع الأمراض وتنشت الأوبئة التى تصيب العجول وأدت إلى نفوق عدد كبير منها. وكان آخر هذه الأمراض الحمى القلاعية، ونفق عدد كبير من العجول فى عدد من المحافظات بعد الإصابة، وذلك أدى إلى ظهور حالة من الخوف بين الفلاحين المربين للمواشى من إصابة مواشيهم ولذلك سارعوا إلى بيعها أو ذبحها مما أثر على حجم الانتاج.

يوضح: نتيجة أيضًا لعدم وجود التزام بتقنين ذبح الإناث، زاد حجم ذبحها، وأسهم ذلك فى استمرار شغل المجازر. وكذلك يرجع إلى

كثرة الأمراض والأوبئة.. دفعت المربين والفلاحين إلى الإحجام عن الإنتاج..خوفًا من إصابة مواشيهم بتلك الطواعين القاتلة

ضعف الدور الذى تقوم به الأجهزة الرقابية، وأكبر دليل على ذلك ذبح الإناث بأعداد كبيرة فى وضح النهار وعرض الذبائح فى الطرق السريعة وهى ظاهرة واضحة، خاصة فى طرق الوجه البحرى (الدقهلية والقليوبية).

يضيف: لقد تغيرت سوق اللحوم تغيرًا كبيرًا خلال الـ١٧عامًا الماضية فلقد كنا نبيع كيلو اللحوم الكندوز بـ١٥ جنيهًا ونشترى كيلو البتلو من المذبح بـ١٠جنيهات. أما حاليًا فإن كيلو البتلو يخرج من المذبح بـ٣٥ جنيهًا. وكان حجم البيع منذ سنوات قليلة يبلغ طنى لحم فى الأسبوع، وحاليًا لا يتعدى ٣٠٠ كيلو لحم فى الأسبوع.

تفاوت الأسعار

ويُرجع المهندس ماجد محمد تفاوت الأسعار فى السوق إلى عوامل عدة، منها: عمر الذبيحة. فكلما صغرت السن ارتفع السعر. وكذلك درجة الدهن الموجودة فى اللحم، فكلما كثرت قل السعر. وهناك عامل اختلاف المنطقة التى يوجد بها محال الجزارة نتيجة اختلاف أسعار الإيجارات أو التمليك أو تجهيزات المحال.

كما أن الرقابة المفروضة على محال الجزارة تتعلق بمدى سلامة وصحة اللحوم المعروضة والتأكد من كونها ذكورًا

عدم وجود التزام بتقنين ذبح الإناث.. وضعف الدور الذى تقوم به الأجهزة الرقابية على عمليات تسويق اللحوم.. شجع على ارتكاب المخالفات ورفع الأسعار بلا رقيب

أم إناثًا، والسلطة التفتيشية تنحصر فى الصحة والتموين. أما الأسعار فلا سلطان لأحد على صاحب الجزارة فى عرض الأسعار المعروضة لديه؛ لأنه يشترى اللحوم بمعرفته!

ويقترح للحد من ارتفاع الأسعار حلولا، أهمها: ضرورة تدخل وزارة الزراعة لكونها المسئول الأول عن الاستيراد والتربية وكذلك التموين. ولابد من إحياء مشروع البتلو مرة أخرى وعلاج المشكلات المحيطة به.

ويطالب أيضًا بضرورة تغيير القوانين المنظمة لمهنة الجزارة تغييرًا شاملا لكى تتناسب والأوضاع الحالية، والعمل على تشديد الرقابة وتفعيلها، والاستعانة بمفتشين على درجة واعية بمهام عملهم، والقضاء على بعض المرتشين منهم الذين يساندون فساد السوق. وهناك نقاط أخرى تجب معالجتها مثل ختم اللحوم بمادة لونية تؤثر على شكل وطعم اللحوم، وإحلال الأساليب المطورة المطبقة فى كل دول العالم وهو ختمها عن طريق التسخين بخاتم يظهر تاريخ الذبح ونوع الذبيحة.

الجزارون يدافعون عن أنفسهم

ويضيف كمال عبد العال -صاحب محال جزارة- أن الجزارين هم الحلقة الأضعف فى منظومة تجارة اللحوم، ولكن نتيجة لتعاملهم المباشر مع المستهلكين فهم دائمًا فى دائرة الاتهام والسخط والظن بأنهم وراء الارتفاع العشوائى لأسعار اللحوم، بالرغم من أن الفئة المتحكمة فى أسعار السوق هم المربون وأصحاب الوكالات والمستوردون.

ويضيف أن ارتفاع أسعار اللحوم أدى إلى شراء البضاعة بالدين وكتابة الشيكات وإيصالات الأمانة لأصحاب وكالات اللحوم لتوفير احتياجاتهم والاستمرار فى مزاولة عملهم، بينما كان فى الماضى ارتفاع أسعار الأعلاف هو السبب الرئيسى وراء ارتفاع الأسعار، ولكن حاليًا بلغ سعر طن علف المواشى ١٢٠٠ جنيه، وبذلك يكون منخفضًا عن معدلاته.

ولكن ازدياد حجم المخالفات فى ذبح الإناث أدى إلى عدم استقرار السوق. ولذلك لابد من تنظيم دخول اللحوم إلى الأسواق والقضاء على مافيا اللحوم والمتلاعبين فيها سواء كانوا مربين أو مستوردين، كما أن زيادة حجم الاستيراد من قِبل وزارة الزراعة والالتزام بالمواصفات القياسية المناسبة لأذواق المستهلكين سوف يؤديان إلى تهدئة الأسعار خاصة اللحوم البلدية. فعلى سبيل المثال فإن اللحم المجمد أو الحى لا يتم استيراده إذا كان وزن العجل يتراوح بين ٦٠٠ و٧٠٠ كيلو، وهذا يطبق فى دول الخليج بينما فى مصر مسموح به!

المصدر: جريدة الأهرام